

الاحتمال النحوي في كتب معاني القرآن حتّى القرن الرّابع  
الهجريّ "مقاربة المفهوم"

م.م خليل جواد كاظم  
كلية التربية/ جامعة القادسية  
[khaliljwad@gmail.com](mailto:khaliljwad@gmail.com)

أ.م.د عباس عرب  
كلية الآداب/ جامعة فردوسي  
[Abbasarab@gmail.com](mailto:Abbasarab@gmail.com)

أ.د جواد كاظم عناد  
كلية الآداب/ جامعة فردوسي  
[jawadkadhum@gmail.com](mailto:jawadkadhum@gmail.com)

**The syntactical probability in the books of the  
Meanings of Noble Qur'an till the fourth  
century AH, approach in comprehension and  
functional**

**Assistant Lecturer Khaleel Jawad Kadhum  
Assist. Prof. D. Abbas Arab  
Prof.D. Jawad Kadhum Inad**

**Abstract:**

Linguists and academics have paid little attention to the notion of "grammatical possibility," so the definitions of those who dealt with it were very similar, as they stood at one of its features, the potential of being unable to decide. The consequence of both sides of the ratio being identical, where the probable is reluctant and unable to offer preference to one side over the other; due to the equivalence of the two parties' evidence. They also looked at the inflectional form of "aftaal," which is one of the kinds of compliance; it usually means "exaggeration and diligence" in most cases. Furthermore, they benefitted from the lexical meaning, which in part means "bearing with effort and difficulty." Thus, they approached the notion of "probabil.

**Key words:** probability, the semantic usages in the Qur'an, parsing, permissibility.

**ملخص:**

لم ينل مفهوم "الاحتمال النحوي" اهتماماً كبيراً لمن لدن اللغويين والباحثين؛ لذا جاءت تعريفات من مرّ به من الدارسين، متشابهة حتى التّطابق، حيث وقفوا عند جانب واحد من جوانبه، ألا وهو الاحتمال الذّالّ على "التّردّد"، الحاصل من تساوي طرفي النسبة، حيث يكون المُحتمل متردّداً وغير قادر على ترجيح طرف على آخر؛ بسبب من تكافؤ أدلّة الطّرفين، أضف إلى ذلك أنّهم نظروا إلى الصّيغة الصّرفيّة "افتعل"، وهي من صيغ المطاوعة؛ إذ تدلّ في معظم استعمالاتها على "المبالغة والاجتهاد"، ثمّ إنّهم كذلك قد أفادوا من المعنى اللّغويّ، الذي يدلّ في جزء منه على "الحمل بجهد ومشقّة"؛ ولهذه الأسباب مجتمعة ذهبوا إلى تعريف "الاحتمال" من جهة واحدة. وقد اتّضح من خلال البحث أنّ مآذبهوا إليه كان فيه من النّظر الشّيء الكثير؛ إذ تبيّن أنّ الأصل الذي ذكره ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) الإقلال، هو المعنى الأقرب لهذا المفهوم؛ إذ ليس كلّ محمولٍ فيه جهداً ومشقّة، كما اتّضح أنّ صيغة "افتعل" في الاستعمال التّداولي، لاتدلّ في الغالب على المعنى الذي ذكره، يدلّ على ذلك ماورد في الاستعمال القرآنيّ حيث جاءت دالّة على الصّيغة البسيطة "فعل". ثمّ بعد ذلك أثبت البحث أنّ النّحويّين يستعملونه للدلالة على "التّرجيح"؛ وذلك لقوّة أحد الطّرفين على الآخر، فلا يكون ثمة تردّد في فكر النّحويّ، بل يكون الأمر لديه واضحاً جليّاً. ثمّ عرج البحث على الفرق بين "الاحتمال"، والجواز "مبيّناً سعة الأوّل وشموله.

**الكلمات المفتاحية:** احتمال، معاني القرآن، إعراب، جواز.

## المقدمة:

الحمد لله والصلوة والسلام على سيد الأنام محمد وعلى آله الأخيار وأصحابه الأبرار. وبعد: يُمثّل "الاحتمال النحوي" جانباً مهماً من جوانب اللغة العربية؛ إذ يكشف عن الطريقة التي قارب بها النحويون نصوص هذه اللغة، وطبيعة الالتيات، التي وظفوها في معالجة كثير من التراكيب التي واجهتهم، إلا أنهم في أحيان كثيرة لم يفصحوا عن أدواتهم، التي اتخذوها مطيةً في تلك المقاربة، ومن بين أهم أدواتهم "الاحتمال". فهم لم يتناولوه تنظيراً في كتبهم، بل حضر عندهم على مستوى التطبيق، ولاسيما أصحاب معاني القرآن، وهي تُمثّل النواة الأولى في التأليف النحوي، فكان من البدهي أن يكون حضور "الاحتمال" على مستوى التطبيق، مع غياب التنظير عنها.

لقد سعى البحث إلى مقارنة هذا المفهوم في كتب معاني القرآن حتى القرن الرابع الهجري؛ حيث تُمثّل هذه المدة أسس التأليف النحوي، وبيان أنّ مفهوم الاحتمال في أذهان أولئك الأوائل، كان أوسع مما ذهب إليه الباحثون؛ إذ جعلوه مقتصرًا على جانب التردد وتساوي طرفي النسبة، وهو المعنى الذي انسرب من العلوم المجاورة لعلم النحو، كالفلسفة والمنطق وغيرهما.

١. الاحتمال لغة:

إنّ المُتَّبِعَ للمدونة المعجمية يلحظ، أنّ ثمة دالتين يتنازعان معنى الجذر اللغوي "ح م ل" أولهما: التَّكْفُفُ والمشقَّةُ، والآخر: إِقْلَالُ الشيء؛ أي حمل الشيء ((يُقال: أَقْلَلْتُ الشيءَ واستقلته، إذا رَفَعَهُ وَحَمَلَهُ. وَأَقْلَلْتُ الْجَزَةَ: أَطَاقَ حَمْلَهَا... قال الله عزَّ وجلَّ "حَتَّى إِذَا أَقْلَتِ سَحَابًا يَتَقَالًا" [الأعراف: ٥٧]؛ أي حَمَلَتْ)).<sup>١</sup>

ثم ذكر المعجميون دلالات أخرى لهذا الجذر؛ قد تُوهمُ كثرتها الناظر فيها – للوهلة الأولى – أنّها دلالات مختلفة، لا يمكن إرجاعها إلى الأصل، الذي ذكره ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)؛ غير أنّ من يُعِمْ النَّظَرَ فيها، يستطيع بكلِّ يسر وسهولة إرجاعها إلى ذلك المعنى، ولو كان ذلك من طرفٍ بعيدٍ وخفيّ.

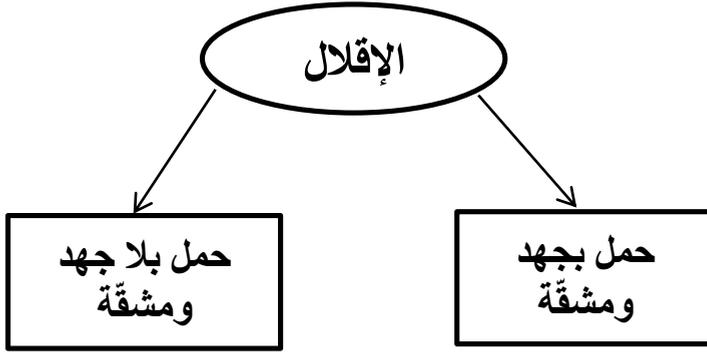
ومن دلالات هذا الأصل، قولهم: حَمَلُ الشَّخْصِ على أمرٍ ما فما يَحْتَمِلُهُ، ومنها الحَمَلُ: نَجْمٌ في السَّمَاءِ، والحَمَلُ: الخروف. والمُحْمِلُ من النساء والإبل: التي ينزل لبنها من غير حبلٍ، ومنها أيضاً الجمَلُ على الظهر، والحَمِيلُ: الطُفْلُ في بطن أمّه المسيّية، والحَمِيلُ كذلك ما حَمَلَهُ السَّيْلُ من العُثَاءِ. والحَمَالَةُ يَبِيَةُ المَقْتُولِ، والحَمُولَةُ: هي كلُّ ما يُحْمَلُ عليه من الإبل أو غيرها، سواء أكانت عليها أنقال أم لم تكن. واحتَمَلُ أي عَضِبَ. ومنه قولُ الأعشى:

لَا أَعْرِفُكَ إِنْ جَدْتُ عَدَاوَتَنَا وَالنَّمْسَ النَّصْرُ مِنْكُمْ عَوْضُ تَحْتَمَلُ

ويقال لمن صبر على الإساءة ممن يسيبه ((قد احتمل فهو مُحْتَمِلٌ))؛ لأنَّ صبره عليها، وكتمه غيظه في نفسه فيه الكثير من العناء والمشقة.<sup>٢</sup>

وبمعنى "الإقلال" أيضاً جاء حديثُ الإمام عليّ، لما نهاهم عن الاحتجاج بالقرآن، قائلاً: (( لا تُناظروهم بالقرآن؛ فإنَّ القرآنَ حَمَلٌ ذو وجوه. أي يُحْمَلُ عليه كلُّ تأويلٍ، فيَحْتَمَلُهُ)).<sup>٣</sup> فالقرآن يحتمل الوجوه المختلفة والتأويلات المتباينة.

والإقلال بمعنى حمل الشيء، الذي جعله ابن فارس أصلاً لهذا الجذر اللغوي، هو الأصل الفعلي والأقرب إلى مشتقات الجذر كلها، من المعنى الآخر "التكلف والمشقة"؛ لأنه ليس كلّ محمولٍ فيه جهداً ومشقةً، فبعض الأحمال لانشعر بها؛ كأنّ نحمل قلماً في يدنا، أو في جبيننا، أو كحملنا لملابسنا، أو سواها من الأحمال التي لا يُكَلِّفنا حَمْلُها جهداً وتعباً. أمّا الأمر الآخر فإنّ كلّ محمول، سواء أكان بجهد ومشقة أم بدونهما، فهو إقلال، أي حَمْلٌ. إذْ فالإقلال يشتمل على المعنيين؛ إذ إنّ كلّ حمل بجهد ومشقة هو إقلال، وليس كلّ إقلال هو حمل بجهد ومشقة؛ فقد يدلّ الإقلال على الحمل الخفيف. كما في المخطط الآتي:



واللّافت للنظر أنّ المعجمات القديمة لم تذكر المعنيين الآخرين، اللّذين استعمل فيهما هذا الجذر؛ وهما: "التّرجيح، والتّردّد"، أو بحسب تسمية الشّريف الجرجاني (ت ١٦٠٨هـ) "الإمكان الدّهني"؛<sup>١</sup> والظاهر أنّهما لم يكونا معروفين في اللّغة المتداولة بين متكلمي اللّغة العربيّة آنذاك؛ إذ يبدو أنّهما قد انسربا إلى اللّغة، من طريق العلوم المجاورة - كعلم الكلام والفلسفة وغيرهما - التي كان لها أثرٌ واضح في مناهج علماء اللّغة. أضف إلى ذلك أنّ المعجمات القديمة خلت أو كادت تخلو من الإشارة إلى أيّ معنى من المعاني العقليّة التجريديّة، غير الماديّة للجذر "ح م ل"؛ فجّل ما دُكر هو معانٍ تدلّ على الحَمْل الماديّ المحسوس، كما مرّ آنفاً.

ويبدو أنّ الاحتمال، لم يكن متداولاً بهذين المعنيين "التّرجيح والتّردّد" بين مستعملي اللّغة؛ إنّما كان تداوله - بهذا المعنى - مقتصرأ على اللّغة العالميّة بادئ ذي بدء، كما سيّضح ذلك مفصّلاً عند الكلام على دلالة هذا الجذر في الاصطلاح، ثمّ دخل حيز التّداول اليوميّ بعد ذلك وإلى يومنا هذا.

## ٢. الاحتمال اصطلاحاً:

من يستقريّ التّعريفات، التي ذكرها من مرّ بالاحتمال النحويّ سواء أكان معرّفاً أم دارساً، يجد أنّها لاتخرج عن الإشارة إلى "التّردّد" الذي يقع فيه المُحتمَل؛ بسببٍ من تساوي طرفي النسبة بين الاحتمالات؛ ما يجعله يبذل جهداً فيه من العناء الشّيء الكبير؛ فـ((هي عمليّة عقليّة، تستلزم استنفاد الطّاقة الفكريّة لتقليب العلاقات الدلاليّة، التي تربط عناصر التّركيب))<sup>١</sup>:

والذي أعان هؤلاء الدارسين على ترسيخ هذا الفهم للاحتمال، شينان، أولهما: المعنى اللغوي؛ إذ جعلوا معنى "الجهد والمشقة" أصلاً لهذا الجذر. والآخر: الصيغة الصرفية للاسم، فهو مشتق من الفعل "احتمَل" على زنة "افتعل" التي تُعطي دلالات عديدة منها "المطاوعة، والاشتراف، والإتخاذ، والمبالغة، والاختيار" وسواها من الدلالات<sup>١١</sup>.

وما ذهبوا إليه - في ما أرى - لم يكن دقيقاً البتة؛ وذلك للأسباب الآتية:

١. في ما يخص المعنى اللغوي، فقد اتضح أنفاً أن الأصل الأقرب إلى مشتقات هذا الجذر كلها، هو ما ذكره ابن فارس "الإقلال"؛ للأسباب التي ذُكرت.

٢. أما الصيغة الصرفية، فهي لاتدل على "المبالغة والاجتهاد" دوماً، إنما يكثر مجيؤها في هذا المعنى، وهو مانص عليه سيبويه (ت ١٨٠هـ)؛ لما ذكر أن "احتمَل" قد تأتي بمعنى الفعل المجرد "حمل"، قال: ((وقد يُبنى على افتعل مالا يُرادُ به شيءٌ من ذلك؛ كما بنوا هذا على أفعَلت وغيره من الأبنية، وذلك أفتقر واشتد، فقالوا استلمت، فبنوه على افتعل، كما بنوا هذا على أفعَلت))<sup>١٢</sup>. ويُعزّد ذلك ما ذكره بعض المعجميين، من توحيد دلالة الصيغتين الصرفيتين في بعض المواضع. قال الزاغبي الإصفهاني (ت ٤٢٥هـ): ((حملت عليه كذا فتحمله، واحتمله وحمله))<sup>١٣</sup>، ويقال ((حملته الشيءَ فحمّله واحتمّله))<sup>١٤</sup>.

أضف إلى ذلك أن الاستعمال التداولي لهذه الصيغة "افتعل"، قد دلّ على أنها تجيء بمعنى "فعل" المجرد؛ إذ وردت في القرآن في ثلاثة مواضع، حيث جاءت في موضعين دالة على "العناء في المحمول"، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١١٢]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بغيرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨]. أما في قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا﴾ [الرعد: ١٧]، فقد كانت بمعنى الفعل الثلاثي المجرد "حمل"، وهو المعنى الذي نصّ عليه السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) إذ قال: ((و "احتمل" بمعنى "حمل" فافتعل بمعنى المجرد)).<sup>١٥</sup> والزيد هو رغوة تعلق على الماء، فتكون منتفخة وخفيفة؛ فمن غير المعقول ولا المقبول أن يكون في حملها "جهد ومشقة" على السيل، الذي يُجرّف مدناً بأكملها، ويحملها إلى مكان آخر!! وقد نصّ على ذلك أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَلْ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أطَّلِعُ إِلَى إِلَهِي مُوسَى وَإِنِّي لأظنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [القصص: ٣٨]؛ إذ ذكر أن ((أطلع في معنى "طلع"، يُقال: طلع إلى الجبل، وأطلع، بمعنى واحد...، فافتعل فيه بمعنى الفعل المجرد))<sup>١٦</sup>.

٣. أن المعنى الذي ذكره للاحتمال، هو معنى جزئي وليس كلياً؛ لأنه يدلّ على نوع واحد من أنواع الاحتمال، وهو الدلالة على "التردّد". أما الاحتمال الدالّ على "الترجيح" وهو أن تكون إحدى الكفتين راحة على الأخرى ومقدّمة عليها؛ بفعل ترجيح التحوي لها؛ بما توافر لديه من قرائن سياقية وحالية، فلا يمكن أن يدخل في ضمن ما ذكروا من تعريف. وهم لم يُشيروا إلى هذا النوع على الرغم من حضوره الكبير في كتب النحويين عامة، وأصحاب معاني القرآن خاصة. ويمكن لنا الاستدلال عليه بالآتي:

• "لا" بين النافية للجنس والمشبهة بـ "ليس": -

ذكر قطرب (ت ٢٠٦هـ) عند حديثه على قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ "البقرة: ٣٨" أنّ "خوف" قرئت بوجهين؛ بالرفع، وبالبناء على الفتح؛ وهذا التعدد أثر من الآثار المترتبة على نوع "لا"؛ فمن عدها نافية للجنس، بنى الاسم بعدها على افتح، فقال: فلا خوف، ومن ذهب إلى أنها المشبهة بـ "ليس" رفع الاسم بعدها، وكان هذا هو اختيار الأخص؛ حيث وصفه بالحسن، قائلاً: ((قراءة إبي الحسن وأبي عمرو "فلا خوفٌ عليهم" على ليس خوفٌ عليهم، وهو أحسن))<sup>١٤</sup>؛ فقطرب هنا لم يتردد في النسبة بين الطرفين، بل رجح أحدهما على الآخر.

• اسم "مصر" بين الصّرف وعدمه: -

من المتعارف عليه بين الدارسين، أنّ جلّ أسماء البلدان ممنوعة من الصّرف؛ غير أنّ الفراء (ت ٢٠٧هـ) عند مروره بقوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾ "البقرة: ٦١" ذكر رأياً لبعضهم يذهبون فيه إلى أنّ اسم "مصر" مصروف، ثمّ شرع في تأويل وجهة النّظر هذه؛ ذاهباً إلى أنّ التي في "مصر" هي ألف وقف، أو ((إن شئت جعلت "مصر" غير المصر التي تُعرف))<sup>١٥</sup>؛ ثمّ قال مرجحاً وجهاً على آخر ((والوجه الأوّل أحبّ إليّ))؛ وهو بعمله هذا يدلّ على أنّه لم يكن متردداً بين الاحتمالين.

• ثبوت "الواو" وحذفها: -

قال تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ، وَأَذْنَتْ لِزَيْبِهَا وَحُقَّتْ﴾ "الانشقاق: ١-٢"، فقد قرأها قومٌ بحذف الواو من "وأذنت"؛ بيد أنّ هذه القراءة، وهذا الحذف لم يُرضِ الفراء؛ فردّها بقوله ((ولست أشتهي ذلك))<sup>١٦</sup>؛ أي لايشتهي الحذف، مفضلاً بذلك الدّكر على الحذف.

• "فدية" بين القطع والإضافة: -

جاءت كلمة "فدية"، في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامٌ مَسْكِينٍ﴾ "البقرة: ١٨٤"، مرفوعةً مبتدأً مؤخراً، ومابعدا بدل منها؛ غير أنّ الأخص (ت ٢١٥هـ) قد نقل قراءةً، تكون فيها مقطوعةً مضافةً إلى "طعام مسكين"، ثمّ ردّ هذه القراءة، وهذا الاحتمال؛ واصفاً إياه بكونه ((ليس بالجد))<sup>١٧</sup>. فالأخص هنا قد اختار أحد طرفي النسبة على الآخر، ولم يكن متردداً.

• "إن" بين الشرطيّة والنافية: -

يرى النّحاس (ت ٣٣٨هـ) أنّ "إن" في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتُ نَفِيًّا﴾ "مريم: ١٨"، قد جاءت على وجهين "الشرط والنفي"؛ إلاّ أنّه قد رجح "الشرط"، قائلاً: ((والأوّل أولى))<sup>١٨</sup>. فتفضيلُهُ الشرط على النفي؛ دليلٌ على رجحان طرفٍ على طرفٍ آخر.

هذا وقد احتوت كتبُ معاني القرآن على مجموعةٍ من القرائن اللفظيّة، الدالة على قسمي الاحتمال "التّرجيح والتّردّد". فكان من أهمّها الآتي:

## أولاً: القرائن اللفظية الدالة على معنى "الترجيح" :-

### 1. ربّما:

تدلّ "ربّ" على معنى "التقليل" في جمل مواضعها، إن لم تكن كلّها، فهي تشير إلى (( الشئ يقع قليلاً، ولا يكون ذلك الشئ إلا منكوراً.))؛ وبهذا المعنى استعملها الفراء في معرض حديثه على قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ "آل عمران: ١٠٣"؛ إذ قال: (( الكلام العربي هكذا بالباء، وربّما طرحت العربُ الباء فقالوا: اعتصمتُ بك، واعتصمتك، قال بعضهم:

إِذَا أَنْتَ جَازَيْتَ الْإِخَاءَ بِمِثْلِهِ وَأَسَيْتَنِي ثُمَّ اعْتَصَمْتَ حِبَالِيَا

فألقى الباء))<sup>٢٥</sup>

فالفراء هنا، قد استعان بلفظ "ربّما" لبيان أنّ الوجه الآخر أقلّ وروداً واستعمالاً من تعدية الفعل بالباء.

### 2. قد + الفعل المضارع:

من المجمع عليه بين النحويين، أنّ "قد" إذا وليها فعل مضارع، أفادت معنى "التقليل أو التوقع"؛ وهو ما كان حاضراً عند استعمال أصحاب معاني القرآن لهذا الأسلوب في التعبير عن موضع الاحتمال في ما يوردون، ويعالجون من المسائل التي يمرّون بها، وقد جاءت "قد" متبوعة بفعل مضارع في مواضع عديدة، وبأساليب مختلفة.

لقد احتوت كتب معاني القرآن على مجموعة من القرائن اللفظية، الدالة على معنى "الترجيح"، كما نلاحظ في قول الفراء، بجواز رفع "هارون" ونصبه، في قوله تعالى: ﴿هَارُونَ أَخِي﴾ "طه: ٣٠"؛ فبعد أن ذكر أنّ نصبه من جهتين؛ إمّا بتقدير فعل "اجعل" فيكون مفعولاً به، وإمّا بجعله "بدلاً" من "وزير" في قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِنْ أَهْلِي﴾ "طه: ٢٩"؛ قال: (( وقد يجوز في (هارون) الرفع على الإنتتاف.))<sup>٢٦</sup> حيث دلّت قرينة "قد يجوز" على معنى الترجيح.

ومنها أيضاً، قوله عن العامل في اسم الإشارة "ذلكم"، في قوله تعالى: ﴿وَدَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ﴾ "فصلت: ٢٣"، فقد ذكر أنّ "ذلكم" مرفوع بالظنّ، وقد يجوز أن يكون رافعه "الإرداء" إلا أنّ ذلك – أي الرفع بالإرداء – مستكراً؛ وفي هذا دليل واضح على أنّ الاحتمال الآخر أقلّ درجة من الأول، فبالإضافة إلى القرينة اللفظية "قد والفعل المضارع"؛ فإنّ الفراء نصّ على ضعفه بوصفه "وجهاً مستكراً".

ومنها كذلك، ما أجازهُ الأَخفش من رفع الفعل المضارع بعد الفاء والواو؛ إذا كان واقعاً جواب طلب، كما جاء في أثناء حديثه على قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ "البقرة: ٣٥"؛ إذ أجاز ذلك؛ مشتركراً أن يحسن الرفع، فقال: ((وقد يجوز – إذا حسُن – أن تُجرى الآخر على الأول؛ أن تجعله مثله))؛ أي أن تجعل الفعل بعد "الفاء والواو" مرفوعاً، كقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ "القلم: ٩". فجواز الرفع هنا جاء بدرجة أدنى من "النصب"، فضلاً عن اشتراط الحسن مسوّغاً لهذا الاحتمال.

ومما جاء دالاً على هذا المعنى أيضاً، رفع "سواء" ونصبها في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مَحَبَّاهُمْ وَمَمَاتَهُمْ﴾<sup>٢١</sup>؛ فقد ذكر الأخفش أنها "رفع"، وقد يجوز - إذا فُيِّرَ "المحيا والممات" بأنه للكفار والمؤمنين - النَّصْبُ والرفْع، قال: (( فقد يجوز في هذا المعنى نصب "السواء" ورفع... ))؛ ثم أعطى ما يدل على تفضيل احتمال على آخر؛ قائلاً: (( والرفع أجود ))<sup>٢٢</sup>، وهو بقوله هذا، قد أفاد بأن قرينة "قد يجوز" تدل على "التَّرجيح"؛ إذ جعل الرفع أجود حكماً من النَّصْب، وراجحاً عليه.

أورد الفراء عند تبيان الموقع الإعرابي لكلمة "شديد"، في قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ "غافر: ٣"، فالمشهور أنها في موضع خفضٍ "نعت" لـ "غافر"؛ بيد أنه ذكر احتمالاً آخر؛ وذلك بخصها على "التكرير" أي "التوكيد"؛ قال: (( وقد يكون خفضها على التكرير ))<sup>٢٣</sup>. ووضح من كلامه أن هذا الاحتمال ليس بقوة الأول، وشهرته؛ إلا أنه خيار يُجيزه النِّظَامُ النُّحَوِيّ عند تحقُّق الظروف الملائمة.

ومن أوضح الشواهد على ما ذكرناه، قول النَّحَّاسِ في حديثه عن معنى "أو" في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ "آل عمران: ١٢٨"، قوله بأنها عاطفة، وأن المعنى بناءً على ذلك يكون: ليقتل طائفة منهم، أو يخزيهم بالهزيمة، أو يتوب عليهم، أو يعذبهم، ثم ذكر احتمالاً آخر، تكون فيه "أو" بمعنى "حتى" و"إلا أن"؛ قائلاً: (( وقد تكون أو ههنا بمعنى "حتى" و"إلا أن" ))<sup>٢٤</sup>؛ بيد أنه سرعان ما ضعفه، مرجحاً الوجه الأول، بقوله: (( والأول أولى ))<sup>٢٥</sup>.

وهذا إن دل على شيء، فإنه يؤكد ضعف الاحتمال، الذي يذكره بعد هذه القرينة، وأنه مرجوح، وليس راجحاً؛ إلا أن الصنعة النحوية، تفرض عليهم تقليب المسألة على وجوها الممكنة، وغير الممكنة، القوية والضعيفة، المتصورة وغير المتصورة.

ثمة كلمات، مثل "ويل، وويح، وويس"، تأتي مرفوعة؛ إذا جاءت بعدهن "اللام"، كقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ "البقرة: ٧٩"، وقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ "المطففين: ١"، وهو مانص عليه الأخفش بقوله: (( إذا كانت بعدهن هذه اللام ترفعهن ))<sup>٢٦</sup>؛ لأن ما كانت (( تحسن إضافة بغير "لام"، فهو رفع بـ "اللام" ))؛<sup>٢٧</sup> إذ أفاضت في حكم هذه الألفاظ "الرفع" مع "اللام"؛ غير أن الأخفش قد ذكر احتمالاً آخر، إذ قال: (( وقد ينصبه قوم على ضمير الفعل... فيقولون "ويلاً لزيد، وويحاً لزيد" ))<sup>٢٨</sup>؛ ولا يخفى أن ما ذكره الأخفش من نصب هذه الألفاظ، هو وجه أضعف من الاحتمال الأول وأقل منه؛ إذ بدا ذلك من استعماله لأسلوب "قد ينصبه"، فضلاً عن قوله "قوم" بالتكثير؛ إذ يشي هذا بأن "قوم" تمثل جزءاً يسيراً من العرب، الذين يُعَدُّ بفصاحتهم.

### 3. يجوز:

ذكر الرَّجَّاحُ أنَّ "أحسن" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ "الأنعام: ١٥٤"، نصب، وعليه أكثر "القراءة"، ويجوز فيها "الرفع" بإضمار مبتدأ، فيكون تقدير الكلام: على الذي هو أحسن<sup>٢٩</sup>.

ومن الشواهد قوله تعالى: ﴿فَنصِفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ البقرة: ٢٣٧، فنصف جاء في القراءة مرفوعاً، ويجوز فيه "النصب"، ثم أوضح أنّ هذا الوجه لم يقرأ به أحد، ولم يثبت في الرواية، فلا تجوز القراءة به؛ فالاحتمال الذي أجازته الرّجّاح احتمال مرجوح على الرّغم من وصفه إيّاه بالجائز؛ إلا أنّ الوجه الأوّل أقوى منه، وأثبت في القراءة.

إنّ المنتبّع لموقف الرّجّاح من إجماع القراء وإجماع النّحويّين، يلحظ بلا خفاء ميله للقراء على حساب النّحويّين، وتقديمه لهم؛ إذ إنّ القراءة عنده ((سنّة؛ فالأولى فيها الاتّباع))؛ وليس هذا فحسب؛ بل حتى ما كان جائزاً في العربيّة، ولم يختلف فيه النّحويّون، وكان جيّداً بالغا؛ غير أنّه كان مخالفاً لإجماع القراء، فإنّه لا يقرأ به؛ لأنّه لا يردّ إجماعهم بمذاهب النّحويّين؛ كون القراءة - كما أشرنا آنفاً - ((سنّة لاتخالف))<sup>٤٢</sup>.

ومما مرّ نستشف أنّ استعماله للفظ "يجوز"، يدلّ على "الترّجيح"؛ كونه وصف الاحتمال الأوّل بأنّه "القراءة"؛ وبه قرأ جلّ القراء.

ومنه أيضاً ماجاء في قوله تعالى: ﴿ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ البقرة: ٤٦؛ فقد ذهب إلى أنّ موضع "نقاتل" جزم؛ لأنّه جواب فعل الأمر، وعليه جلّ النّحويّين، ثمّ ذكر احتمالاً آخر، واصفاً إيّاه بالجائز؛ بيد أنّه بعيد ولا يجيزه النّحويّون؛ قال: ((والرّفّع فيه - أي نقاتل - بعيد "يجوز" على معنى، فإنّا نقاتل في سبيل الله، وكثير من النّحويّين لا يجيز الرّفّع في نقاتل)).<sup>٤٣</sup> فوصفه لهذا الاحتمال بالبعد، وأيضاً ذكره مخالفة الكثير من النّحويّين له؛ يدلّ على ما ذكرنا من أنّ استعماله لفظ "يجوز" في جلّ المواضع تدلّ على "الإقلال" وعلى ترجيح الاحتمال السّابق عليها.

أما عند غير الرّجّاح فالأمر مختلف؛ إذ إنهم يستعملونها بنسبة أكبر في الدّلالة على معنى "الترّد"، كما سيّضح بعد قليل.

### ثانياً: القرانن اللفظية الدّالة على معنى "الترّد":-

في هذا النوع من الاحتمال، يتساوى لدى النّحويّ طرفا النسبة، فلا يستطيع ترجيح احتمالٍ على آخر؛ إذ يبلغا مبلغاً واحداً من القوّة، فضلاً عن ذلك فالنّظام النّحويّ يُضفي شرعيّة على الأطراف المحتملة كلّها؛ ما يضطرّ النّحويّ إلى تقديم الاحتمال؛ تاركاً للقارئ حريّة الاختيار مع لحاظ ما يترتّب على ذلك من اختلاف المعاني باختلاف الاحتمالات. ومن أهمّ القرانن الدّالة على التّرّد الآتي:

#### 1. "إن شئت":

قال الفراء، في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ البقرة: ٣٥، إنّ الفعل "فتكونا" قد تجاذبه موقعان إعرابيان؛ فإن شئت جعلته جواب النّهي فيكون نصباً، على معنى ((لاتفعل هذا فيفعل بك مجازة))؛ وإن شئت أن تعطفه على أوّل الكلام، فهو جزمٌ، على معنى تكرير النّهي.<sup>٤٤</sup>

فالفراء في هذا الموضوع، لم يستطع أن يعطي رأياً فصلاً في تحديد أيّ الاحتمالين أقرب، أو أيهما أرجح؛ إذ إنّ طرفي النسبة متساويان؛ فكلّ احتمال له مايمدّه بأسباب القوّة، من حيث الاستعمال والمعنى.

ومن الشواهد أيضاً ما ذكره الرّجّاج في إعراب "أزواج" في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾<sup>٢٥</sup>؛ إذ قال: ((إعراب أزواج الرّفْع بـ "لهم"، وإن شئت بالابتداء)).<sup>٢٦</sup> والرّجّاج في هذا الموضوع قد جمع بين المدرستين، البصريّة والكوفيّة؛ فالبصريّون يرون أنّ رافع المبتدأ هو "الابتداء"، فيما يذهب الكوفيّون إلى أنّ رافعه هو "الخبر"؛ إذ هما يترافعان فيرفع المبتدأ الخبر، والخبر المبتدأ.<sup>٢٧</sup> ومعلوم أنّ الذي جعل الرّجّاج يئوس بين الاحتمالين، هو مرجعيّته النّقافيّة التي جمعت أصول المدرستين؛ إذ تتلمذ على يديّ ثعلب (ت ٥٢٩١)، رأس مدرسة الكوفة آنذاك، ثم انتقل إلى حلقة المبرد (ت ٥٢٨٦)؛<sup>٢٨</sup> فارتكاز أصول المدرستين في ذهنه، لم يترك له فسحة للتّرجيح، أو القطع برفع المبتدأ؛ مادفعه إلى ذكر الاحتمالين معاً مبيّناً قوتها وصحتها.

## 2. "إن شئت + لو":

من الطرائق التي درج عليها النّحويّون في بيان قوّة طرفي النسبة، استعمالهم لهذا الأسلوب، كما ورد عند الفراء في شرحه لقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ...﴾<sup>٢٩</sup>؛ فقد ذكر لـ "مصدق" احتمالين، الأوّل أن يكون مرفوعاً نعتاً للكتاب؛ كونه – أي الكتاب – جاء نكرة، والآخر: أن يكون منصوباً على الحاليّة، وما يُعصّد من قوّة الاحتمال الثّاني، مارواه عن عبدالله من أنّه قرأ "مصدقاً" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ...﴾<sup>٣٠</sup> آل عمران: ٨١، منصوباً، وهو تركيب مشابه لآية سورة البقرة؛ قال: ((إن شئت رفعت المصدق ونويت أن يكون نعتاً للكتاب؛ لأنّه نكرة، ولو نصبته على أن تجعل المصدق فعلاً للكتاب لكان صواباً)).<sup>٣١</sup>

## 3. "يجوز":

في ما مضى ذكرنا أنّ هذه اللفظة تدلّ – في أغلب المواضع التي ذُكرت بها – على "التّرجيح" عند الرّجّاج؛ بيد أنّها وردت عند غيره من النّحويّين دالةً على معنى "التّردّد"، كما جاء في حديث الكسائي (ت ٥١٨٩) عن قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>٣٢</sup> آل عمران: ٢٨، فالمشهور بين النّحويّين والقراء، جزم الفعل المضارع "يتخذ" على النّهي؛ غير أنّ الكسائي قد أجاز وجهاً آخر؛ بجعل الفعل مرفوعاً على الإخبار، قائلاً: ((ويجوز "لا يتخذ المؤمنون" بالرفع على الخبر)).<sup>٣٣</sup> ولم يرد في النّص، ما يوحى بتّرجيحه احتمالاً على آخر؛ إذ يبدو أنّ طرفي النسبة قد تساويا لديه؛ مادفعه للتّعبير عن هذا الموقف بقوله "ويجوز".

ومن الشواهد ما ذهب إليه الفراء، من جواز خفض "حبة" ورفعها، في قوله تعالى: ﴿وَلَا حَبَّةَ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾<sup>٣٤</sup> الأنعام: ٥٩؛ حيث يرى تساوي الاحتمالين، من دون تفضيلٍ بينهما؛ معبراً عن ذلك بقوله: ((يجوز رفعها))،<sup>٣٥</sup> من غير تعقيب على هذا الجواز، ولا بيان أيّ الوجهين أرجح؛ وهو ما دلّ على "التّردّد" في فكره، وأنّه يقف على مسافة واحدة منهما.

وبعد، فهل كان ثمة أثر للعلوم المجاورة في "مفهوم الاحتمال" عند النحويين؟ وإذا كان ثمة أثر فما مداه؟ وما الاختلاف بين "الاحتمال" في هذه العلوم، و"الاحتمال النحوي"؟ وما مدى العلاقة بين المعنى اللغوي "لللاحتمال النحوي" والمعنى الاصطلاحي؟.

لا يخفى أن العلوم عامة – ولاسيما الإنسانية منها – يتأثر بعضها بعضاً، بدرجات متفاوتة، يقوى حدّ التداخل، ويفتقر حتى يبدو ذلك الأثر شاحباً باهتاً. ومن أهم العلوم التي تأثرت بما جاورها من علوم أخرى، هي علوم اللغة، لاسيما علم النحو؛ إذ يبدو ذلك واضحاً جلياً عند النظر في آية مسألة من مسائله؛ فقد تأثر بمناهج الفكر الديني من "علم كلام، وفقه، وأصول الفقه"، كما تأثر بالمناهج الفلسفية، والمنطقية كذلك.

ولا جرم أن كلّ تداخل بين علمين أو أكثر، ينجم عنه مجموعة من الآثار السلبية والإيجابية، التي تلقي بظلالها على العلم المتأثر، وهو مانلحظه في النحو؛ إذ ((كان للمنطق، وعلم الكلام، والفقه، والفلسفة، آثار واسعة... فإذا كانت هذه العلوم قد أغنت الدراسات النحوية...، وأدت إلى ظهور علماء يقفون حياتهم على البحث في دقائقه، ويتخذونه مهنة لهم في معاشهم، فأبها في الوقت ذاته قد أدت إلى رسم صورة للعربية يكتنفها الغموض والتعقيد، وهي صورة غريبة عن العربية ونحوها)).<sup>٥٣</sup>

ومن البدهي أن يتأثر النحو بـ "علم الكلام"؛ إذ كان أسبق منه في الوجود؛ حتى ذاع صيته في آفاق الدولة الإسلامية، وعُرف رجاله واشتهروا به، في وقت كان فيه النحو يحبو، ولما يزل لم يستو على سوقه، فكان طبيعياً أن يتبع الجديد القديم في أساليبه، وما استقرّ عليه من منهج نظر في معالجة المسائل التي يتناولها؛ وبذلك قد وجد النحويون ضالتهم في أساليب الجدل، وأنواع العلل؛ كقول سيبويه (ت ٥١٨٠): ((واعلم أن الشيء يُوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيد الطويل. ويكون هو هو، وليس من اسمه؛ كقولك: هذا زيد ذاهباً. ويوصف بالشيء الذي ليس به، ولا من اسمه؛ كقولك: هذا درهم وزناً، لا يكون إلا نصيباً)).<sup>٥٤</sup>

أما "علم أصول الفقه" فقد كان له الأثر الأبرز، والأوضح في التأثير في مناهج النحويين، وأثارهم منذ نشأة حتى القرن الثالث الهجري؛ إذ بزغ نجم الفلسفة اليونانية في الظهور مدافعاً علم أصول الفقه عن مكانته في التأثير في النحو العربي. وكان من أهم المسائل التي تابع فيها النحويون الأصوليين؛ مسألة "الأصل والفرع"، و"العلل النحوية" وغيرها من المسائل.<sup>٥٥</sup>

وأما "الفلسفة" فقد كانت ومازالت ((تعدّ الرافد المرجعي الذي مافتئ يوطر المقاربات اللسانية النظرية، والإجراءات التطبيقية للبحث اللغوي العربي منذ نشأته وهو جنين، إلى أن نضج واكتمل وأخذ صفة النظرية المتكاملة في هذه المقولات النحوية بمفاهيمها، واصطلاحاتها، ومعاييرها الصارمة)).<sup>٥٦</sup> وهذا الإتكاء على الفلسفة جعلها تخرج بالنحو عمّا كان يُراد منه في وضعه الأول؛ إذ أصابه الجدب والجفاف في كثير من مسائله؛ حتى انقلب في جلّ أبوابه إلى ساحة للجدل، وإظهار القدرات العقلية في تقليب مسائله على الأوجه الجائزة، والمحتملة، وحتى غير الممكنة في اللغة المتداولة.<sup>٥٨</sup>

والاحتمال في عرف "الأصوليين" قد يراد به ما ((يقابل اليقين والإطمئنان، فيكون الظن والشك داخلين تحت عنوان الاحتمال))؛<sup>٦٥</sup> فالاحتمال يحتويهما - أي الظن والشك - وهو في الوقت نفسه مقابل لليقين والاطمئنان، على العكس مما درج عليه "المناطقية"؛ إذ يرون أن "الاحتمال" ((هو ما يقابل الظن والشك))؛ فهو قسم يقابلهما، وليس جزءاً منه؛ وهنا يتضح الفرق بين العلمين في معالجتهم للمسائل التي لا يحصل فيها القطع والإطمئنان في ثبوت النسبة أو انتقائها، ففي هذه الحال يذهب "المناطقية" إلى أن الاحتمال يكون في جانب "عدم ثبوت النسبة"؛ إذا كانت النسبة هي المترجحة وفي جانبها الظن، ويكون الاحتمال في جانب المرجوح في النفس، أما إذا كان المترجح هو عدم ثبوت النسبة، فالظن في جانبه، والاحتمال في جانب المرجوح وهو ثبوت النسبة.<sup>٦٦</sup> في حين يرى "الأصوليون" أن هذه المسألة بجميع صورها تدخل تحت عنوان الاحتمال؛ إذ قد يكون قوياً، فيأتي بمرتبة الظن، وقد يكون ضعيفاً، فحينئذ يكون بمرتبة الاحتمال في استعمال المناطقية<sup>٦٧</sup> أو ((يستعمل بمعنى الوهم والجواز، فيكون لازماً، ويستعمل بمعنى الاقتضاء والتضمن فيكون متعدياً))<sup>٦٨</sup>.

أما الاحتمال لدى "الفلاسفة" فهو ما يمكن توقع حدوثه، أو هو الإمكان الذهني؛<sup>٦٩</sup> وقد عرفه السيد الجرجاني (ت ٥٨١٦هـ) بأنه ((ملا يكون تصوّر طرفيه كافياً، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما))؛<sup>٦٥</sup> فالسيد الجرجاني في تعريفه هذا يشير إلى نوع واحد من أنواع "الاحتمال" وهو متساوي فيه الطرفان من دون القدرة على ترجيح أحدهما على الآخر، ويكون بمعنى "الشك"<sup>٦٦</sup> إذا فقد كان توظيف النحويين، لهذا المفهوم في كتبهم، أكثر سعة وشمولاً؛ إذ بدا ذلك واضحاً، على الرغم من عدم تعريفهم به تنظيراً؛ بيد أنهم قد ذكروه بطرائق تعبيرية مختلفة، وبأساليب متفاوتة، منها مادّ على "الترجيح"، ومنها مادّ على "التردد"، وفي الحالتين كلتيهما كان معنى "الإقلال" حاضراً كما مرّ، بخلاف ما شاع من استعمال له في العلوم المجاورة؛ إذ اقتصر على نوع واحد من مصاديق الاحتمال، حيث اتضح ذلك في ما ذكروا له من تعريفات، دلّت على فهم ناقص، وغير تامّ لجميع أنواعه.

### 3. بين الاحتمال والجواز:-

ثمّة مصطلحان يردان مرادفين للاحتمال، هما "الجواز والوجه"، ولا أريد الإطالة في الحديث عنهما؛ إذ إن دراستين سابقتين قد تكفلتا مؤونة ذلك؛<sup>٦٧</sup> بيد أنّي سأقف عند نقطة أحسبها مهمة جداً في التفرقة بين الاحتمال والجواز، لم تلتفت إليها الدراسات السابقة. إن مفهوم الاحتمال - كما مرّ - يحتقّب ثلاثة معانٍ، تُمثّل العمود الفقريّ له، في حين أنّ مصطلح "الجواز"؛ سواء في المدونة النحوية، أو في عرف الفقهاء والمتشرّعة، يشتمل على معنى واحد وهو "الإباحة"؛ فيدلّ على ((جواز الشيء وعدم منعه))؛<sup>٦٨</sup> أو على ((إباحة وجهين أو أكثر في كلمة أو أسلوب معين))؛<sup>٦٩</sup> أو هو ((جهة يعبر بها عن إباحة تعاور حركات الإعراب على كلمة))؛<sup>٧٠</sup> والجواز من ألفاظ الأحكام الفقهية، التي انسربت إلى علم النحو، من طريق رجالته الذين كانوا على معرفة كاملة بالفقه وأصوله، بل كان كثير منهم فقهاء قبل انشغالهم بالبحث اللغوي، أو معه؛ فهذا ابن الأنباري يروي أنّ سبب تأليفه كتابه "الإنصاف في مسائل

الخلاف" أن ((جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقيين المشتغلين بعلم العربية بالمدرسة النظامية... سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة.))<sup>٧</sup> والأمر نفسه ينطبق على الفراء؛ فقد كان معروفاً بالجمع بين اللغة والفقه؛ إذ نُقِلَ عن ثمامة بن أشرس المعتزلي (ت ٥٢١٣هـ) أنه فاتش الفراء في الفقه فوجده فقيهاً عارفاً باختلاف القوم.<sup>٧٢</sup>

إذا فالفقه ومصطلحاته ظلت ماثلة في فكر النحوي وكتاباتاته، بل سعى إلى توظيفها ومحاكاتها على مستوى اللغة وعلومها؛ ما أدى إلى ظهور منظومة أحكام منسوخة عن الفقه وأصوله، وهو ماتجلى - مثلاً - عند الزجاج بكثرة؛ فقد وردت لديه جلّ الألفاظ الدالة على الأحكام، مثل: يجوز، ولايجوز، ووجب<sup>٧٣</sup>، ومنه نستشف أن ما ذكر في كتب النحو عامّة، وكتب معاني القرآن خاصّة، من ألفاظ تدلّ على "الجواز"، إنّما يُراد منه مجرد الحكم بإباحة استعمال هذا الوجه، أو عدمه، أمّا ما يبنى على ذلك من معانٍ دالة على تساوي طرفي النسبة أو رجحان أحدهما على الآخر؛ فهذا المصطلح لا يشير إليها البتّة، بخلاف ما ظهر مع مفهوم الاحتمال الذي تجلّت فيه المعاني السابقة بوضوح.

وبناء على ما سبق يمكن القول إنّ مفهوم الاحتمال أكثر سعة وشمولاً من مصطلح الجواز، الذي يدلّ على معنى "الإباحة" لا غير، أمّا معاني "التردد أو الترجيح أو الإقلال"، فلا يشير إليها من قريب أو بعيد.

## هوامش البحث

- ١ ينظر: كتاب العين، الخليل "حمل": ٢٤٠/٣.
- ٢ ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس "حمل": ١٠٦/٢.
- ٣ لسان العرب، ابن منظور "قل": ٥٦٥/١١ - ٥٦٦.
- ٤ ديوانه: ٦١.
- ٥ تهذيب اللغة، الأزهرى: ٩٤/٥.
- ٦ ينظر: دواعي احتمالية الدلالة النحوية في القرآن الكريم، شعلان عبد سلطان: ٢. "اطروحة دكتوراه".
- ٧ لسان العرب: ١١/١٧٥. وينظر: نهج البلاغة: ٤٤٢/٣.
- ٨ ينظر: التعريفات: ١٤.
- ٩ ينظر: التعريفات: ١٤.
- ١٠ دواعي احتمالية الدلالة النحوية: ٤.
- ١١ ينظر: أبنية الصرف، د. خديجة الحديثي: ٢٦٥. والتطبيق الصرفي، د. عبده الراجحي: ٤٣.
- ١٢ الكتاب: ٧٤/٤.
- ١٣ مفردات ألفاظ القرآن: ٢٥٧.
- ١٤ المصباح المنير، الفيومي: ١٥١/١.

- ١٥ الدر المصون: ٣٩/٧. وينظر: روح المعاني، الألويسي: ١٢٩/١٣. واحتمالية الدلالة النحوية: ٣.
- ١٦ ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي: ٣١٥/١٠.
- ١٧ البحر المحيط: ١١٥/٧.
- ١٨ معاني قطرب: ٢٤٥.
- ١٩ معاني الفراء: ٤٢/١-٤٣.
- ٢٠ المصدر السابق: ٤٣/١.
- ٢١ المصدر السابق: ٢٣٨/١.
- ٢٢ معاني الأخفش: ١٧٠/١.
- ٢٣ معاني النحاس: ٣١٩/٤.
- ٢٤ المقتضب، المبرد: ١٣٩/٤. وينظر: الأصول في النحو، ابن السراج: ٤١٦/١.
- ٢٥ معاني الفراء: ٢٢٨/١.
- ٢٦ ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي: ٢٥٣-٢٥٩. وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري: ١٨٩/١.
- ٢٧ معاني الفراء: ١٧٨/٢.
- ٢٨ ينظر: المصدر السابق: ١٦/٣.
- ٢٩ معاني الأخفش: ٦٦/١.
- ٣٠ معاني الأخفش: ٥١٧/٢.
- ٣١ المصدر السابق: ٥١٧/٢.
- ٣٢ معاني الفراء: ٥/٣.
- ٣٣ معاني النحاس: ٤٧٤/١.
- ٣٤ المصدر السابق: ٤٧٤/١.
- ٣٥ معاني الأخفش: ١٢٥/١.
- ٣٦ المصدر السابق: ١٢٥/١.
- ٣٧ المصدر السابق: ١٢٦/١.
- ٣٨ ينظر: معاني الزجاج: ٣٠٥/٢.
- ٣٩ ينظر: المصدر السابق: ٢٧٣/١.
- ٤٠ المصدر السابق: ٣٢١/٢.
- ٤١ ينظر: معاني الزجاج: ١٣٣/٣.
- ٤٢ المصدر السابق: ٣٥٤/٤.
- ٤٣ المصدر السابق: ٢٧٨/١.
- ٤٤ معاني الفراء: ٢٦/١-٢٧.
- ٤٥ ينظر: المصدر السابق: ٢٦/١. وينظر: معاني الأخفش: ٧١/١.
- ٤٦ معاني الزجاج: ٩٦/١.
- ٤٧ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري: ٤٤/١.
- ٤٨ ينظر: معاني الزجاج، مقدمة المحقق: ١٩.
- ٤٩ ينظر: معاني الفراء: ٥٥/١.
- ٥٠ المصدر السابق: ٥٥/١.

- ٥١ معاني الكسائي: ٩٨.  
٥٢ معاني القرآن: ٣٣٨/١.  
٥٣ تيسير العربية بين القديم والحديث، الدكتور عبد الكريم خليفة: ٤٥.  
٥٤ ينظر: النحو العربي، الدكتور مازن المبارك: ٧٩-٨٠. وينظر: النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي: ١٧.  
٥٥ كتاب سيبويه: ١٢١/٢.  
٥٦ ينظر: أصول النحو العربي، محمد أحمد نحلة: ١٥-١٦. وينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ١٧.  
٥٧ النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، أحمد حساني: ٣٠.  
٥٨ ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي: ١٤-١٥.  
٥٩ المعجم الأصولي، الشيخ محمد صنقور: ٧٣/١.  
٦٠ المصدر السابق: ٧٣/١.  
٦١ ينظر: المعجم الأصولي: ٧٣/١. وينظر: المنطق، الشيخ محمد رضا المظفر: ١٧.  
٦٢ المعجم الأصولي: ٧٣/١.  
٦٣ الكليات، لأبي البقاء الكفوي: ٤٧.  
٦٤ ينظر: المعجم الفلسفي، لجنة من الأساتذة: ٤. وينظر: المعجم الفلسفي، مراد وهبة: ٢٧.  
٦٥ التعريفات: ١٤.  
٦٦ ينظر: دواعي احتمالية الدلالة النحوية في القرآن الكريم: ٤.  
٦٧ ينظر: الاحتمال النحوي في خطب الإمام علي "عليه السلام" دراسة في شروح (نهج البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري، مقداد علي مسلم العميدي: ١٦-١٧. والاحتمال النحوي في شرح "الفسر" لابن جني، نبراس علي شيال: ٤-٧.  
٦٨ الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القادر بالقاسم الطليحي: ٢٥.  
٦٩ الجواز والمنع في كتاب الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦هـ)، صادق فوزي النجادي: ٩. (أطروحة دكتوراه).  
٧٠ الوقف في المدونة النحوية، الدكتور جواد كاظم عناد: ٢٢٠.  
٧١ الإنصاف: ٣/١.  
٧٢ ينظر: النحو العربي: ٨٢.  
٧٣ ينظر: ٥٢/١، ٤٧، ٥١ على التوالي.

## المصادر والمراجع

- ❖ القرآن الكريم  
❖ أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة، الدكتورة خديجة الحديثي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

- ❖ الاحتمال النحوي في خطب الإمام علي "عليه السلام"، دراسة في شروح نهج البلاغة حتى نهاية القرن السابع الهجري، مقداد علي مسلم العميدي، رسالة ماجستير مقدّمة إلى مجلس كليّة التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ١٤٣٢ هـ-٢٠١١ م.
- ❖ الاحتمال النحوي في شرح "الفسر" لابن جنّي، نبراس علي شيال، رسالة ماجستير مقدّمة إلى مجلس كليّة التربية، جامعة القادسية، ١٤٤١ هـ-٢٠٢٠ م.
- ❖ الأصول في النحو أبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩ م.
- ❖ أصول النحو العربي، الدكتور محمود أحمد نحلّة، دار العلوم العربيّة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م.
- ❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الشيخ الإمام كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة- مصر، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠ هـ-١٩٦٠ م.
- ❖ البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود- الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ-١٩٩٣ م.
- ❖ التطبيق الصرفي، الدكتور عبده الراجحي، دار المسيرة، العبدلي- الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٣ م.
- ❖ التعريفات، للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق ودراسة: محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة.
- ❖ تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرّي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله درويش، مراجعة: الأستاذ محمد علي النّجار، دار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤ هـ-١٩٦٤ م.
- ❖ تيسير العربية بين القديم والحديث، الأستاذ الدكتور عبدالكريم خليفة، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٦ م، عمان- الأردن.
- ❖ الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة- والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ-١٩٩٢ م.
- ❖ الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القادر بالقاسم الطليحي، منشورات جامعة قار يونس- بنغازي- ليبيا.
- ❖ الجواز والمنع في كتاب الأصول في النحو لابن السراج (ت٣١٦هـ)، صادق فوزي النجادي، أطروحة دكتوراه مقدّمة إلى كليّة الآداب، جامعة الكوفة، ١٤٣١ هـ-٢٠١٠ م.
- ❖ الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق، دبط، دبت.

- ❖ دواعي احتمالية الدلالة النحوية في القرآن، شعلان عبد سلطان، أطروحة دكتوراه مقدّمة مجلس كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٩م.
- ❖ ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: الدكتور محمد حسين، الناشر: المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، د.ط، د.ت.
- ❖ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٥هـ.
- ❖ في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ❖ كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمير (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى.
- ❖ كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي - الدكتور إبراهيم السامرائي، منشورات مؤسّسة الأعلى للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ❖ الكلّيات، معجم المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور عدنان درويش- ومحمد المصري، مطبعة سليمانزاده، الناشر: ذوي القربى- قم، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.
- ❖ لسان العرب، للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر، بيروت، د.ت، د.ط.
- ❖ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعظيم الشناوي، الطبعة الثانية، دار المعارف- القاهرة.
- ❖ معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- ❖ معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي- ومحمد علي النجار- والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار السرور، د.ط، ١٣٢٦هـ-١٩٨٠م.
- ❖ معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النخّاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ❖ معاني القرآن، لعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ)، أعاد بناءه وقدم له: الدكتور عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، د.ط، ١٩٩٨م.

- ❖ معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن سري (ت ٣١١هـ) شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ❖ معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، لأبي علي محمد بن المستنير قطرب (ت ٢٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: محمد لقريز، جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.
- ❖ المعجم الأصولي، الشيخ محمد صنقور علي البحراني، منشورات الطيار، ١٤٢٨هـ.
- ❖ المعجم الفلسفي، مجموعة من أساتذة مجمع اللغة العربية القاهرة، منشورات مجمع اللغة العربية القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ❖ المعجم الفلسفي، مراد وهبة، الناشر دار قباء الحديثة- القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ❖ مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، حققه وخرّج شواهد: الدكتور مازن المبارك- ومحمد علي حمدالله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٦٨هـ-١٩٦٤م.
- ❖ مفردات ألفاظ القرآن، للعلامة الراغب الإصفهاني (ت ٤٢٥هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم- دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤٣٣هـ-٢٠١١م.
- ❖ مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ❖ المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد الميرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ❖ المنطق، الشيخ محمد رضا المظفر، مطبعة النعمان- النجف الأشرف، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- ❖ النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطورها، الدكتور مازن المبارك، المكتبة الحديثة، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- ❖ النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، الدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية - بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ❖ النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، أحمد حساني، مجلة ثقافات، جامعة وهران- الجزائر، العدد الثلاثون، ٢٠٠٤م.
- ❖ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي- القاهرة، د.ط، د.ت.
- ❖ نهج البلاغة، جمع السيد الشريف الرضي، شرح: الشيخ محمد عبده، دار المحجة البيضاء، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ❖ الوقف في المدونة النحوية، تمرين على قراءة في متن قديم، الدكتور جواد كاظم عناد، تموز ديموزي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م.